ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

# الأيادي المُكبلة

# حالة الصحفيين في مناطق الحوثيين في اليمن


إعداد: على محمد

تحرير: شريف عبد الحميد

## قائمة المحتويات


| | |
|---|---|
| تمهيد | 2 |
| أولا: الإطار القانوني لحماية الصحفيين في دول النزاع | 3 |
| ثانيا: الانتهاكات ضد الصحفيين في مناطق الحوثيين في 2023 | 4 |
| ثالثا: الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري | 6 |
| رابعا: ممارسة الصحفيين للرقابة الذاتية | 7 |
| خامسا: القتل خارج إطار القانون | 8 |
| سادسا: الإعدام خارج نطاق القضاء | 9 |
| سابعا:الاستنتاجات والتوصيات | 12 |

## تمهيد

أن تكون صحفيًا في دول النزاعات المسلحة أو حتي خارجها، فإنت معرض تلقائيًا لمخاطر جسيمة ومتنوعة تتعارض مع مجموعة من حقوق الإنسان الأساسية التي أتاحتهًا المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وخلال الفترة من يناير 2022 وحتي مارس 2023 **قتل 93 صحفيًا** من بينهم متعاونين مع وسائل الإعلام في الدول الأعضاء بالأمم المتحدة من بينهم 86 صحفيًا في عام 2022 ونحو 7 صحفيين في الربع الأول من عام 2023.

> **أن تكون صحفيًا في دول النزاعات المسلحة أو حتي خارجها، فإنت معرض تلقائيًا لمخاطر جسيمة ومتنوعة تتعارض مع مجموعة من حقوق الإنسان الأساسية التي أتاحتهًا المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.**
>
> **أيمن عقيل**

ولم يكن مثيرًا للدهشة أن تكون اليمن واحدة من بين الدول التي واجه فيها الصحفيون وابل من الرصاص والذخائر الحية إبان ممارستهم لعملهم في ظل بيئة أشيع فيها الإفلات من العقاب وعدم مساءلة الجناة أو تقديمهم للعدالة. فقد قُتل 7 صحفيين في غضون 18 شهرًا، في مناطق مختلفة من اليمن. وجميعهم صحفيون محليون، في ظل تقارير تفيد بمسؤولية ميلشيا الحوثي عن عمليات الاغتيال التي طالت هؤلاء الصحفيين. ولندرك حجم المأساة فإن هذا العدد من الصحفيين الذين قتلوًا في اليمن في عام ونصف، أكبر من عدد الصحفيين الذين لقوًا حتفهم أثناء تغطية المعارك في الحرب العالمية الأولي التي استمرت أربعة أعوام، فلم يقتل حينها إلا صحفيين فقط.

اتبعت ميلشيا ميلشيا الحوثي نهجًا يعتمد على مصادرة جميع آراء الصحفيين في مناطق خاضعة لسيطرتهم ولا تزال ميلشيا الحوثي تُطبق حملة قائمة على شعارات عفي عليها الزمن وهو شعار "ان تكونوًا معنا أو ضدنا"، تتعارض هذه الشعارات مع الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في حرية الصحافة وهي حقوق كفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وهي حقوق نصت عليهًا اتفاقيات جنيف الأربعة أيضا والبروتوكولات الإضافية الملحقة بهًا.

وقد واجه الصحفيين في اليمن انتهاكات شبه يومية، وظلت شمال اليمن حيث يحكم الحوثيين بحكم الواقع أكثر المناطق التي تأثر فيهًا الصحفيين بهذه الانتهاكات، ولدي نقابة الصحفيين في اليمن 1500 صحفيًا مسجلًا في النقابة من بينهم 170 صحفية. ويمارس مهنة الصحافة مجموعة من المدونيين أيضا. وقد تضمنت الانتهاكات التي واجهها الصحفيين الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، وترهيب الصحفيين الأخرين، ما يجعلهم يمارسون الرقابة الذاتية علي نشاطهم السلمي

وتحتل اليمن المرتبة 169 من أصل 180 دولة يصنفهًا مؤشر حرية الصحافة الصادر عن مؤسسة مراسلون بلا حدود وجعلت هذه الممارسات الصحفيين أما يعزفون عن العمل الصحفي أو يغادرون المناطق الذين يعملون بهًا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. يركز هذا التقرير والذي تصدره مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان علي هامش اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي يوافق 3 مايو من كل عا،م علي الانتهاكات الأخيرة التي تعرض لهًا الصحفيين في اليمن، وأشكال هذه الانتهاكات مثل الاحتجاز التعسفي والإختفاء القسري، والقتل خارج نطاق القانون، وهو ما دفع هؤلاء الصحفيين لممارسة الرقابة الذاتية لكن قبل ذلك سيركز المحور الأول لهذا التقرير علي الإطار القانوني لحماية الصحفيين في دول النزاعات المسلحة.

## أولا: الإطار القانوني لحماية الصحفيين في دول النزاعات المسلحة

تتعارض الانتهاكات والممارسات التعسفية التي يتعرض لهًا الصحفيين في اليمن، مع مجموعة من المبادئ والأحكام الواردة أما في القانون الدولي لحقوق الإنسان باعتباره يُطبق في جميع الأوقات وفي الحرب والسلم علي حد سواء. ومع أحكام القانون الدولي الإنساني أيضا التي تطبق في النزاعات المسلحة. وتتعارض الانتهاكات التي يتعرض لهًا الصحفيين في شمال اليمن وفي المناطق التي تحكمها ميلشيا الحوثي بقوة السلاح علي وجه التحديد مع المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة السادسة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي تكفل الحق في الحياة للجميع بما في ذلك الصحفيين.

كما تتعارض الممارسات التعسفية التي تفضي إلي اعتقال الصحفيين مع المادة التاسعة عشر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وذات المادة في العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية والتي تمنح كل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في الحصول على

الأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة دون التقيد بحدود جغرافية. كما تتقاطع سلامة الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب في الممارسات التعسفية ضدهم مع ضمان مبادئ وأحكام خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. كما يتعارض استهداف الصحفيين في مناطق النزاع مع قواعد القانون الدولي الإنساني لاسيما المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف، الذي تعتبر الصحفيين من الفئات المشمولة بالحماية وتحظر استهدافهم.

كما الزم القانون الدولي الإنساني جميع الأطراف المنخرطة في نزاع مسلح بضرورة احترام وحماية الصحفيين المدنيين، الذين يؤدون مهماتهم في النزاعات المسلحة من كل شكل من أشكال الهجوم المتعمد، وأمن الصحفيين الحماية نفسها المكفولة للمدنيين ما دام أنهم لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية، حيث نصت المادة 79 من البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف لعام 1949 في هذا الصدد على أن "الصحفيين الذين يباشرون مهمات مهنية خطرة في مناطق المنازعات المسلحة يعدون أشخاصا مدنيين ضمن منطوق الفقرة الأولى من المادة 50 يجب حمايتهم بهذه الصفة بمقتضى أحكام الاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول" شريطة ألا يقوموا بأي عمل يسيء إلى وضعهم كأشخاص مدنيين.

كما تخالف الانتهاكات ضد الصحفيين قرار مجلس الأمن رقم 1738 لعام 2006، والذي حث جميع الأطراف المشاركة في النزاعات المسلحة على ضرورة وقف الهجمات المتعمدة ضد الصحفيين، وتوفير الحماية لهم. وهي ذات الحماية الذي تضمنهًا قرار مجلس الأمن رقم 2222 لعام 2015، إذ نص هذا القرار على ضرورة توفير الحماية اللازمة للصحفيين العاملين في النزاعات المسلحة على النحو الذي يمكنهم من أداء عملهم في بيئة آمنة ومواتية. وعلى ضرورة امتثال الأطراف في أي نزاع مسلح للالتزامات المنطبقة عليها بموجب القانون الدولي المتعلق بحماية المدنيين في النزاع المسلح، بمن فيهم الصحفيون، واتخاذ الخطوات المناسبة لكفالة المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضدهم[1].

## ثانيا: انتهاكات الصحفيين في اليمن خلال الربع الأول من 2023

كانت بدايات 2023 مُبشرة بالنسبة للصحفيين في اليمن لاسيمًا في ظل مؤشرات الوصول إلي هدنة جديدة في اليمن لوقف إطلاق النار، وخاصة بعد شمول الصحفيين الأربعة المحتجزين منذ ثماني سنوات في سجون الحوثيين بالعفو في إطار صفقة لتبادل الأسري

[1] محفوف بالمخاطر، أوضاع الصحفيين في اليمن في عام 2021، https://bit.ly/40XbqHd

شـــملت 880 أســـيرًا من جانب الحوثيين والحكومة اليمنية. مع ذلك لم يخلو عام 2023 من الانتهاكات ضد الصحفيين في المناطق التي يحكمهًا الحوثيين.

فـي 11 ينـاير 2023، بـدأت المحكمـة الجزائيـة فـي صـنعاء بمحاكمـة أربعـة مـدونين علـى منصـة يوتيـوب وهـم مصـطفى الممـري وأحمـد حجـر وأحمـد عـلاو وحمـود المصـباحي[2] بعـد انتقـادهم ممارسـات الفسـاد فـي المحافظـات الخاضـعة لسـيطرة ميلشـيا الحـوثي وقـد شـملت عريضـة الاتهامـات التـي وجهـت لهـؤلاء المـدونين اتهامـات مـن قبيـل "نشـر اخبـار كاذبـة مـن شـأنها تكـدير الأمـن العـام" كمـا وجهـت لهـم اتهامـات مـن قبيـل إلحـاق الضـرر بالمصـلحة العامـة مـن خـلال إنشـاء وإدارة قنـوات علـى يوتيـوب، بمـا يـؤدي إلـى خدمـة مـا اسـمتهم لائحـة الاتهـام " العـدوان المسـتمر فـي حربـه وحصـاره علـى الـيمن" ويمكـن أن تصـل عقوبـة هـؤلاء المـدونين الـي الإعـدام بموجـب قـانون الجرائم والعقوبات المعمول به في المناطق الخاضعة لسيطرة ميلشيا الحوثي[3].

وتتعـارض الممارسـات الـذي واجهـت هـؤلاء المـدونيين والـذين عمـل بعضـهم لصـالح بعـض المواقـع الصـحفية فـي الـيمن مـع المـادة التاسـعة عشـر مـن العهـد الـدولي للحقـوق المدنيـة والسياسـية التـي تكفـل الحـق فـي حريـة التعبيـر، كمـا يتعـارض مـع الهـدف 16.10 مـن أهـداف التنميـة المسـتدامة والـذي يكفـل وصـول الجمهـور إلـي المعلومـات وفقـا للاتفاقيـات والتشـريعات الوطنيـة[4]. كمـا لاحظـت مؤسسـة ماعـت أيضـا حشـد ميلشـيا الحـوثي أيضـا بـالتزامن مـع القـبض علـي هـؤلاء المـدونيين الأربعـة لمؤيـديها علـى وسـائل التواصـل للتفخـيم مـن الأربـاح الـذي يجنيهـا هـؤلاء المـدونين مـن موقع يوتيوب بجانب موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك.

فـي سـياق متصـل، رفضـت ميلشـيا الحـوثي فـي الربـع الأول مـن 2023 عـودة بـث إذاعـة صـوت الـيمن. علـي الـرغم مـن صـدور حكـم قضـائي يوجـب عـودة الإذاعـة للعمـل وكانـت فـي 11 يوليـو 2022 قـد اقتحمـت ميلشـيا الحـوثي إذاعـة صـوت الـيمن فـي العاصـمة صـنعاء وقـد اسـتولت علـى أجهـزة البـث التابعـة للإذاعـة وأغلقـت مقـر الإذاعـة علـى الـرغم مـن إنـه سـبق وحصـلت الإذاعـة علـى حكمًـا قضـائيًا لعـودة البـث[5]. جـدير بالـذكر إنـه فـي 25 ينـاير 2022 كانـت ميلشـيا الحـوثي قـد اقتحمـت سـت محطـات إذاعيـة فـي

[2] منظمات مجتمع مدني تستنكر اختطاف ميليشيا الحوثي أربعة من مدوني مواقع التواصل الاجتماعي في صنعاء، https://almasdaronline.com/articles/266467

[3] قرار جمهوري بالقانون رقم (12) لسنة 1994م بشأن الجرائم والعقوبات، https://bit.ly/3SWb8hy

[4] أهداف التنمية المستدامة، المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، https://sdg.humanrights.dk/ar/goals-and-targets?page=4

[5] اقتحام إذاعة صوت اليمن في صنعاء ونهب محتوياتها، https://bit.ly/3YuPVw7

صنعاء وأجبرتهًا علي الإغلاق بدعوي الحاجة إلي إصدار تراخيص جديدة. وبعد ذلك استأنفت خمس محطات بثهًا لكن مع ممارسة الرقابة الذاتية خوفًا من مضايقات وترهيب الحوثيين[6].

كما أطلعت مؤسسة ماعت على تقارير مستقلة تفيد بإن الحوثيين أقدموًا على حجب كل المواقع الصحفية الحكومية التابعة للحكومة الشرعية والمواقع الإخبارية والقنوات وكل وسائل الإعلام المحلية المعارضة لميلشيا الحوثي. وإن المليشيا استخدمت وزارة الاتصالات ويمن نت " مزودي الانترنت" للسيطرة على تدفق المعلومات من وإلى مناطق سيطرتها لحجب معلومات محددة عن المواطنين وتوجيه الرأي العام في المناطق الخاضعة لسيطرة الميلشيا[7]

هديا علي السابق، ومنذ سيطرت ميلشيا الحوثي علي العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014، وما تبع ذلك من سيطرة علي محافظات أخري في شمال اليمن توقفت نحو 80 صحفية ومجلة وإذاعة منذ بداية النزاع إضافة إلى حجب 200 موقع إخباري محلي وخارجي وفقا لشركة يمن نت فإن المسؤول عن عمليات الحجب في مواقع الانترنت هو جهاز الأمن والمخابرات التابع لميلشيا الحوثي[8].

## ثالثا: الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري للصحفيين في شمال اليمن

احتجز الحوثيين في الفترة من يناير 2022 وحتي 1 مايو 2023 نحو 25 صحفيًا ومدونًا في مناطق سيطرة الحوثيين، ورغم شمول قرارات الإفراج التي قامت بهًا ميلشيا الحوثي لعدد من الصحفيين، مع ذلك لا تزال ميلشيا الحوثي تعتقل سبعة صحفيين وأربعة مدونيين، والصحفيين هم: الصحفي وحيد الصوفي "وهو مختفي قسريًا وفقا للمعلومات التي وصلت لمؤسسة ماعت، بجانب الصحفي محمد الصلاحي، محمد علي الجنيد. ويتعارض الاحتجاز التعسفي للصحفيين مع المادة التاسعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تحظر اعتقال أي شخص او احتجازه أو نفيه تعسفيًا.

في سياق متصل واصلت ميلشيا الحوثي ممارستهًا التعسفية ضد الصحفيين الذين أفرج عنهم، حيث أجُبر هؤلاء الصحفيين علي التوقيع علي أوراق تتضمن

[6] تعني ممارسة الرقابة الذاتية، عدم التحدث في الشؤون العامة أو في القضايا التي تمثل حرجًا للسلطات

[7] سيطرة الحوثيين على قطاع الاتصالات في اليمن، ص50، على الرابط التالي: https://bit.ly/3SUvc3L

[8] A report highlighting the policy of blocking news websites in Yemen, https://bit.ly/3kEWGOo

توقفهم عن الكتابة ضد ميلشيا الحوثي وهو ما أطر هؤلاء الصحفيين إلي مغادرة صنعاء. وفي شهادات أطلعت عليهًا مؤسسة ماعت لبعض الصحفيين فقد افادوًا إن أعمال التخويف والترهيب التي واجهت الصحفيين دفعتهم لمغادرة المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

كما اعتقلت ميلشيا الحوثي تعسفيًا بعض الصحفيين لفترات مُطولة ولم تطلق سراحهم إلا بعد دفع غرامات باهظة أو تدخل وسطاء. ومن بين الأمثلة علي هؤلاء الصحفيين، الصحفي يونس عبدالسلام، فقد قضي الأخير، عامًا وأربعة شهور في سجون الحوثيين وفي تفاصيل الشهادة التي اطلعت عليها مؤسسة فقد اختطف الصحفي السابق في 4 أغسطس 2021 في الشارع العام بالقرب من مطار صنعاء الدولي ومن ثم انتقل إلى مركزًا للاحتجاز داخل المطار وقد ظل فيه أربعة أيام، قبل أن ينقل إلى ما يسمى بـ جهاز الامن والمخابرات واثناء احتجازه هناك تعرض لصنوف من الاساءات من بينها الشتائم والمعاملة السيئة والترهيب النفسي بهدف انتزاع الاعترافات منه.[9] ومنع من التواصل مع محام أو مع اسرته او تلقي الادوية الطبية التي يحتاجها. وفي 23 يونيو 2018 اعتقل عشرة مسلحون الصحفي سامي نعمان وهو أب لإبن واحد كان يبلغ حينهًا تسع سنوات، واقتادته إلي سجن الصالح في مدينة الصالح شرق محافظة تعز، وقال في شهاداته التي أطلعت عليهًا مؤسسة ماعت إنها خضع للتحقيق وهو معصوب العينين وإن ظروف الاحتجاز في السجن الذي اقتيد إليه لم تتحسن من حيث إتاحة الأدوية والوجبات الغذائية إلا بعد وفاة شخص كان محتجزًا في هذا السجن[10]

## رابعا: ممارسة الصحفيين للرقابة الذاتية

لا يزال يعمل بعض الصحفيين من مناطق خاضعة لسيطرة ميلشيا الحوثي لكنهم يمارسون الرقابة الذاتية علي نشاطهم الصحفي وتصرفاتهم في وسائل التواصل الاجتماعي، ودفعت الممارسات التعسفية والسجن المطول لهؤلاء الصحفيين إلي العزوف عن الحديث أو تناول السياسات العامة للمجلس السياسي الأعلى التابع للحوثيين أو الحكومة في صنعاء غير المعترف بهًا. وقال بعض الصحفيين الذين أطلعت مؤسسة ماعت علي شهاداتهم إنهم اطروًا

[9] شهادة الصحفي يونس عبد السلام، https://bit.ly/3J1MAPz
[10] الصحفي سامي نعمان يروي قصته في سجن الحوثي، https://aljanadpost.net/p-4994

للعمل في ظل أسماء مستعارة ووهمية في المواقع والصحف التي تعمل في صنعاء خوفًا من ترهيب ميلشيا الحوثي.[11] في وقائع محددة دفّعت بعض الصحفيات إلي ممارسة الرقابة الذاتية، علي سبيل المثال منع مسلحون من ميلشيا الحوثي الصحفية أمل الريسي وهو صحفية تعمل في الإذاعة الألمانية دويتش فيله من دخول مستشفي الثورة في صنعاء لمقابلة بعض المصابين وقيل إنهًا ليست علي وفاق مع الميلشيا، أفادت في شهاداتهًا إنهًا كانت محظوظة لإنهًا لم يجري القبض عليهًا.

## خامسا: القتل خارج نطاق القانون

مارست ميلشيا الحوثي أعمال القتل خارج نطاق القانون ضد الصحفيين الذين لم يمتثلوًا لأوامرها او الذين زعمت ميلشيا الحوثي إنهم صحفيين يمارسون أعمال لصالح أطراف أخري خارجية. ووفقا لنقابة الصحفيين في اليمن فقد قتل 50 صحفيًا في اليمن في الفترة من 2011 وحتي ديسمبر 2022، وبحسب المعلومات الواردة لمؤسسة ماعت فإن ميلشيا الحوثي هي الجهة المسؤولة بشكل أكبر عن قتل الصحفيين في اليمن. ومن بين الحالات التي تبنتهًا مؤسسة ماعت حالة الصحفية رشا الحرازي وهي صحفية يمنية تعرضت للاغتيال في 9 نوفمبر 2021 في عملية قتل خارج نطاق القانون وقد فوض زوجها الصحفي محمود العتمي مؤسسة ماعت لتبني قضية زوجته الذي قضي نحبهًا أمام الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

وقد زعمت تقارير مختلفة إقدام جماعة الحوثي علي اغتيال الصحفية رشا الحرازي، والحرازي هي صحفية ومُصورة يمنية كانت تبلغ من العمر 27 عامًا عند اغتيالها، ولديها طفل يبلغ من العمر عامين ويدعي جواد، وكانت على وشك أن تضع جنينها الثاني قبل تعرضها للاغتيال وفي 9 نوفمبر 2021 بينما تسير الصحفية رشا الحرازي برفقة زوجها الصحافي محمودُ العُتمي بسيارتهما بخط ساحل أبين في مديرية خور مكسر في محافظة عدن إذا بسيارتهما تنفجر بعد أن أُلصق بأسفل السيارة عبوة ناسفة. وقد لقت الصحفية رشا الحرازي حتفها في الحال. وأصيب زوجها بجروح خطيرة، نقل أثر إصابته إلى مستشفى عدن الدولي الألماني بمحافظة عدن، وقد تبين إنه يعاني من كسور في الطرفيين العلويين وجروح في اليدين، وتمزق في

[11] Reporters flee Sanaa amid Houthi 'siege on journalism', https://www.middleeasteye.net/news/reporters-flee-sanaa-amid-houthi-siege-journalism

الاوتار، وفي 26 ديسمبر 2021 أجري له عملية تجميلية في اليد اليمني جراء الحروق التي لحقت بيده بسبب الانفجار.

ورغم إن أي جهة لم تعلن وقوفها وراء عملية الاغتيال، لكن في أول حديث له بعد النجاة من عملية الاغتيال، اتهم العُتمي جماعة الحوثيين بالضلوع في عملية الاغتيال حيث كانوا يبحثون عن معلومات عنه كمحل سكنه ونوع ورقم سيارته قبل الواقعة. وكانت مؤسسة ماعت قد تبنت قضية الصحفية رشا الحرازي وزوجها بعد حصولها على تفويض من الأخير وفي سياق مناصرة القضية قدمت مؤسسة ماعت شكوى عاجلة إلى الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة، وخاصة إلى المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير، والإعدام خارج نطاق القضاء، والمقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان، بشأن فتح تحقيق عاجل في مقتل الصحفية اليمنية رشا الحرازي.

## سادسا: الإعدام خارج نطاق القضاء

ظل أربعة صحفيين في شمال اليمن ينتظرون تنفيذ عقوبة الإعدام الصادرة نحو ثلاث سنوات، حيث أصدرت في 11 أبريل 2020، المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء باليمن حكما بالإعدام على أربعة صحفيين يمنيين، في محاكمة صورية تفتقر لأدني معايير المحاكمة العادلة. وبتهم جاءت بناءً على دوافع سياسية وتعلقت بالتجسس والتعاون لصالح ما وصفه منطوق الحكم " العدوان"، ونشر أخبار كاذبة، وجاء الحكم دون حضور الفريق القانوني الخاص بالمحاميين أو معرفتهم، ودون تحديد موعدًا لتنفيذ الحكم. وبتاريخ 30 أكتوبر أمر النائب العام المُعين من قبل ميلشيا الحوثي الإفراج عنهم كجزء من صفقة تبادل الأسري، لكنهم بقوا قيد الاحتجاز[12]. وعلي الرغم إن هؤلاء الصحفيين أطلق سراحهم في إطار عملية تبادل الأسري بين الحوثيين والحكومة اليمنية في نهاية أبريل 2023 إلا إن هؤلاء الصحفيين وفي الشهادات التي أطلعت عليهًا مؤسسة ماعت بعد خروج هؤلاء الصحفيين من السجن، كشف الصحفي توفيق المنصوري لصحف محلية يمنية إنه تعرض للتعذيب أثناء احتجازه طوال ثماني سنوات من بينهم ثلاث سنوات بعد صدورً حكمًا بالإعدام في حقه وثلاثة من زملاءه، وأفاد الأخير في

[12] اليمن: يجب على السلطات الحوثية إطلاق سراح أربعة صحفيين محكوم عليهم بالإعدام، https://bit.ly/3SOz1ri

شـهاداته عقـب خروجـه مـن السـجن بإنـه تعـرض للتعـذيب مـن قبـل رئـيس لجنـة الأسري التابعة للحوثيين عبدالقادر مرتضي ونائبه مراد قاسم[13].

قبـل خـروجهم كانـت مؤسسـة ماعـت قـد وثقـت تعـرض الصـحفيين الأربعـة للاعتقـال والإخفـاء القسـري مـن قبـل قـوات الأمـن والمسـلحين التـابعين لميلشـيا الحـوثي. وأشـارت الوقـائع التـي وثقتهـا مؤسسـة ماعـت إنـه فـي 9 يونيـو 2015، وبينمًـا كـان يـؤدي الصـحفيين عملهـم فـي فنـدق قصـر الأحـلام فـي العاصـمة صـنعاء، وهـو الفنـدق الـذين أضـطروًا للعمـل منـه بعـد قطـع الحـوثيين للأنترنـت فـي معظـم المنـاطق الخاضـعة لسـيطرة الجماعـة. وقـد ظـل الصـحفيين الأربعـة قيـد الاحتجـاز بـدون توجيـه تهـم أو إحـالتهم للمحاكمـة فـي تعـارض فـادح مـع المـادة 14(ج) مـن العهـد الـدولي للحقـوق المدنيـة والسياسـية. التـي تـنص علـى أن " يحـاكم أي شـخص يتعـرض للتوقيـف دون تأخير لا مبرر له".

الملاحـظ بـإن ميلشـيا الحـوثي اسـتخدمت هـؤلاء الصـحفيين كـأوراق ضـغط ومسـاومة وهـو مـا كـان مـن الـوارد أن يعـرض حيـاتهم لمخـاطر جسـيمة لاسـيما فـي افتقـار الصـحفيين الأربعـة للرعايـة الصـحية. والـدليل علـي ذلـك إنـه فـي 30 أبريـل 2023 أفـاد وضـاح المنصـوري شـقيق الصـحفي توفيـق المنصـوري بنقـل الأخيـر بالإضـافة إلـي الصـحفي حـارث حميـد إلـي المستشـفى وذلـك بعـد أيـام قليلـة مـن خروجـه مـن سـجون ميلشـيا الحـوثي وفسـر الـبعض هـذا التـدهور فـي صـحة الصـحفيين للإنتهاكـات الـذين تعرضوًا لهًا أثناء احتجازهم.

جـدير بالـذكر إنـه فـي 6 سـبتمبر 2022 فـوض شـقيق الصـحفي توفيـق المنصـوري، مؤسسـة ماعـت لتبنـي قضـيته امـام الاليـات الدوليـة لحقـوق الانسـان، وتوفيـق المنصـوري واحـد مـن بـين الصـحفيين الأربعـة الصـادر بحقهـم حكمًـا بالإعـدام، وهـو صـحفي يبلـغ 37 عامًـا، وعمـل قبـل اعتقالـه فـي مؤسسـة المصـدر للإعـلام وهـي مؤسسـة صـحفية محليـة. فـي 27 يوليـو وفقـا لشـهادة شـقيقه فقـد تلقـي معلومـات موثوقـة مـن عائلـة معتقـل أخـر لـدي جماعـة الحـوثي، أكـد فيهـا إن الحالـة الصـحية للمنصـوري فـي تـدهور شـديد بسـبب منعـه مـن الحصـول علـى الأدويـة المخصصـة لـه. يعـاني المنصـوري فـي الأسـاس مـن مـرض السـكري وأمـراض القلـب وضـيق التـنفس، وتسـتدعي حالتـه العنايـة الصـحية وتـوفير طبيـب للإشـراف علـى حالتـه. وقـد احتجـز مـع زمـلاءه فـي بدايـة اعتقالـه فـي سـجن الأمـن السياسـي التـابع لاسـتخبارات الحـوثي، ومـن

[13] شهادات تفضح تورط رئيس لجنة الأسرى بجماعة الحوثي ونائبه في جرائم تعذيب، https://alraseefpress.net/?p=news_details&id=15119

ثم انتقل إلى سجن قاعدة الأمن المركزي لجماعة الحوثي. ووفقا لشهادات أهالي المنصوري التي أطلعت عليها مؤسسة ماعت فإن مدير قاعدة الأمن المركزي هدد الصحفي بما اسماه الموت البطيء في المعتقل.

أما عبد الخالق عمران، فهو صحفي يمني يبلغ من العمر 40 عامًا، عمل في موقع صحفي محلي في اليمن، وقام بإدارة موقع يدعي ثورة اليمن، وقبل القبض عليه بأيام قام بعمل مقابلات مع أشخاصًا معارضين للجماعة، لقد اطلعت مؤسسة ماعت على شهادات تؤكد إصابته المتكررة بألم في العمود الفقري ومشاكل في الكلي وهو ما يستدعي عناية متخصصة، تلك التي وردت في القاعدة 27 من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا). مع ذلك لم تستدعي إدارة السجن طبيبًا للإشراف على حالته الصحية في تجاهل فادح لمبادئ وأحكام القانون الدولي التي يوجب على الحوثيين احترامها.

الصحفي الثالث الصادر بحقه حكم الإعدام، هو أكرم الوليدي وهو صحفي يمني يبلغ من العمر 39 عامًا، عمل في مواقع إخبارية بجانب عمله في وكالة الانباء اليمنية سبأ تعرض للاعتقال القسري في 9 يونيو 2015 وظل مختفيًا قسريًا لمدة تتجاوز ست شهور. أضرب عن الطعام بجانب زملاءه الثلاثة الأخرين ما أطر الحوثيين إلى نقله إلى سجن الأمن السياسي التابع لجهاز الاستخبارات التابع للحوثيين. وفقا لشهادات أطلعت عليها مؤسسة ماعت لأهالي الوليدي، فإنه يعاني من مشاكل في القولون في حين لم تسمح إدارة السجن بعلاجه منها. وقد رفضت نقله إلى المستشفى في وقت سابق بعد تدهور وضع الصحي.

الصحفي الأخير هو حارث حميد، وهو صحفي يمني يبلغ من العمر 34 عامًا عمل في موقع محلي توقف عن العمل حاليًا، كما عمل في مركز صنعاء لحقوق الإنسان، اعتقل قسريًا في 9 يونيو 2015، وقد تعرض لأنماط مختلفة من الإساءات داخل مراكز الاحتجاز التابعة للحوثيين بعد عملية الاعتقال ومنعت إدارة السجون أسرته من رؤيته، وفي ديسمبر 2017 توفي والدته حزنًا على منعه من الزيارة.

توضح الوقائع السابقة ضد الصحفيين الأربعة الانتهاكات الصارخة ضد حرية الصحافة في الأجزاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين بحكم الواقع، من خلال مصادرة جميع الآراء المستقلة، وفرض جو عام من الترهيب والتخويف ضد حرية الرأي والتعبير وتداول المعلومات، وقد حُرم الصحفيين الأربعة من جميع الحقوق المقررة لهم قانونًا، إذ لم يُسمح لهما بالتواصل مع محام أو تمثيلهم قانوًنا أمام المحكمة، بما يتعارض مع المادة 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

وتتعارض هذه الممارسة أيضا مع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن دور المحامين، ولم يتواصلًا مع أسرتهما إلا بضع مرات ولم يسمح لهم بزيارتهم. كما حرم الأربعة صحفيين من الحصول على الطعام الكاف، ومياه الشرب الصالحة والرعاية الصحية المناسبة، وتعرضوًا لأشكال مروعة من المعاملة القاسية والمهنية التي ترقي إلى التعذيب، وهو ما يتعارض مع مبادئ وأحكام اتفاقية مناهضة التعذيب والمادة السابعة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وتضمنت باقي الممارسات الحبس الانفرادي والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي.

## الاستنتاجات والتوصيات

لا يزال الإفلات من العقاب وعدم المساءلة عن الجرائم التي يتعرض لهًا الصحفيين في اليمن هي الثمة الأبرز التي تهيمن علي حالة الصحفيين في اليمن وهو ما يدفع القوات الأمنية التابعة لميلشيا الحوثي لمزيد من الانتهاكات وتجعل هذه الانتهاكات تحدث بشكل متكرر، ولا تزال ميلشيا الحوثي تحتجز ثلاث صحفيين وأربعة مدونيين في المناطق الخاضعة لسيطرة الميلشيا. ويعد الإفلات من العقاب وعدم تقديم منتهكي حقوق الصحفيين من أكبر التحديات التي تحول دون حماية الصحفيين في شمال اليمن .

## بناءً علي ذلك تقدم مؤسسة ماعت هذه التوصيات

- الإفراج بدون قيد أو شرط علي الصحفيين الذين لا يزالوًا محتجزين في سجون ميلشيا الحوثي
- النظر في تشكيل لجنة لتعويض الصحفيين الذين تعرضوًا للتعذيب في سجون الحوثيين
- ضرورة ضغط المبعوث الأممي في اليمن علي الحوثيين من أجل تعويض الصحفيين المفرج عنهم مؤخرًا في إطار تبادل الأسري
- إلغاء جميع الأحكام الجنائية التي تسمح بملاحقة المدونيين وكاتبو المحتوي في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين